

# بدائل الإقتصاد المتاح في لبنان



د. محمد سليم وهبه،

أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية، خبير محاسبة مجاز

التنمية في البلدان قيد التطور مرتبطة بالقدرة الداخلية للميكانيكية التشغيلية على خلق نتائج إقتصادي وفرص عمل.

فعدم التوازن في البنية الإقتصادية يؤدي إلى مفارقات في مستوى الإستفادة من ضخ نتائج المشاركة الوطنية في إطار التنمية، مما يعكس فوارقا بين طبقتين إجتماعيتين، طبقة غنية تمثل نسبة قليلة من مجمل المواطنين، ولا تتخطى ٥% في أفضل الأحوال، وطبقة فقيرة تمثل أكثرية الشعب.

مؤقت، إلى الخارج، بغية الحصول على أموال لضخها في الدورة الاقتصادية، آخرها كان مؤتمر باريس ٢، حيث استفاد الوضع النقدي وميزان المدفوعات من تدفق المساعدات والقروض الدولية. وكان من الطبيعي أن تنضب الأموال هذه والإتجاه نحو مؤتمر باريس ٣ بداية ٢٠٠٧، وذلك لوجود عجز في الميزان التبادلي المالي والخدمات والسلعي والعالمي، والحاجة لرؤوس الأموال، مما يضطر الحكومة إلى اللجوء مجدداً إلى الأسواق الخارجية لطلب الأموال، كمن يضع الماء في اناء لا قعر له.

وللخروج من منهجية الحل المؤقت إلى اطار اقتصادي تنموي، لا بد من تخطي مرحلة المروحة التي تكرر خلق الازمة، والتوجه إلى عرض البدائل المتاحة، وذلك عبر تحديد مكامن الضعف في بنية الاقتصاد وتشخيص الازمة لمحاولة استخلاص بؤادر القوة ووضع ثوابت يمكن الاعتماد عليها كقاعدة اقتصادية اساسية.

ولعدالة الدراسة، تم اعتبار أرقام سنة عادية، المنتهية في ٢٠٠٤/٠٥/٢١، حيث

عدة عوائق منها رفض الطرف المزروع من الجسد نفسه، لذا التفتيش عن واهب يحمل نفس الجينات، وبغض النظر عن حاجة الزرع والتي قد تكون حياتية، بمعنى أن يقضي المريض نحبه بحال عدم الزرع، لذا ضرورة التخطيط والتوقع بحيث لا نصل إلى الخطر العيادي والتي قد يضطرنا إلى الزرع.

بالنظر إلى معطيات الإقتصاد اللبناني ومقوماته البنيوية، تطالعا معوقات عدة على صعيد تحديد استراتيجية انمائية يمكنها النهوض بلبنان اقتصادياً واجتماعياً.

## أهم هذه المعوقات:

– وجود منافسة إقليمية، تحاول سحب الدور الخدماتي والمالي التي كان يعتمد عليها لبنان.

– انعدام المقومات الانتاجية الداخلية التي اثرت في ميكانيكية الدورة الاقتصادية المتكاملة.

– تردي الوضع الإجتماعي.

ونتيجةً لذلك، فقد أجبرت الهيئات المالية والاقتصادية اللبنانية إلى اللجوء، في حل

تم وضع عدة نظريات <sup>(١)</sup> للتنمية ولإعادة توزيع الثروة، منها ما قال بأولوية التصنيع، ومنها ما اعتمد على أولوية الزراعة التصنيعية، إلى نظرية التصنيع الاحلالي للمستوردات. وقد ثبت خطأ كثير من هذه النظريات والتي أدت إلى زيادة مديونية عدد كبير من البلدان كما حصل في أميركا اللاتينية، لعدم وجود اسواق تصريفية للمنتوجات، ولقدرة السلع المصنعة في البلدان المتطورة على منافسة جودة وأسعار السلع المصنعة في بلدان قيد النمو.

## مقدمة البحث

وبنظرنا فإن النمط التنموي لا بد وأن ينبع من داخل المجتمع والوطن، وذلك بالإعتماد على المقومات الداخلية المتاحة، حيث لا تكون التنمية جسماً دخليلاً يجب زرعه في المفهوم الإجتماعي العام، ويجب التحضير له، وما يترتب على هذه التحضيرات من أكاليف مالية، وزمنية، وتدريبية بحيث تزيد الأكاليف ويخسر المنتج عنصر المنافسة.

ويمكن تشبيه المجتمع بجسم الإنسان، وعملية الزرع في جسم الإنسان قد يعترضها

تم عرض نتائج النمو الإقتصادي في نهاية عام ٢٠٠٣ ونهاية الفصل الأول من العام ٢٠٠٤، نظراً لاستمرار الوضعية الاقتصادية على ماهيتها. حيث أن العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ كانا عامين استثنائيين، شملنا كثيراً من التأثيرات والمتغيرات الإستثنائية والتي أثرت سلباً على المعطيات الاقتصادية والتي أتت بحدود الصفر في المئة كنسبة نمو في العام ٢٠٠٥، ويتوقع أن تكون سلباً ٢٪ في عام ٢٠٠٦ تبعاً لتوقعات مصرف لبنان.

وبما أن الطرح الإقتصادي هو للدلالة على هدف الدراسة والتي تشير إلى عرض ما تملكه القطاعات الاجتماعية والإقتصادية من مكنون بنيوي يشكل المعطيات الأساسية المتاحة، والتي يمكن أن يكون لها مردود إقتصادي، والتي لا يفترض أن تتأثر بأية عوامل إستثنائية.

وبما أن الدراسة لا تشير إلى التقييم القياسي للتوازن الإقتصادي، فسيتم الاعتماد على النتائج الإقتصادية الواردة في دراستنا في ٣١/٠٥/٢٠٠٤، مع إدراج لبعض الأرقام في نهاية ٢٠٠٤، وخلال ٢٠٠٥، وذلك في عرض لبعض الدلائل الإقتصادية. مع عرض لاداء القطاعات حينها والذي لم يتبدل كثيراً منذ ذلك التاريخ باستثناء الدين العام والذي بلغ لغاية ٣٠/١٠/٢٠٠٦ ما يقارب ٤٠ مليار دولار، ومن ثم، ولتأكيد المستوى الإقتصادي على صعيد دولي، سيتم عرض بعض تصنيفات لبنان في ميزان المؤشرات الإقتصادية الدولية. وبالتالي وضع استنتاجات أولية حول ما هو متاح في لبنان مع التركيز على قطاع السياحة الدينية، حيث يمكن اعتبار هذا البحث مقدمة ورقة عمل وحوار، يمكن تعميقه في دراسات لاحقة.

### عرض المقومات الاقتصادية اللبنانية:

تشير التقارير الإقتصادية<sup>(٢)</sup> في نهاية العام ٢٠٠٣ وبداية عام ٢٠٠٤، وخلال عام ٢٠٠٥ لاداء الإقتصاد العام، ولوضعية

القطاعات الإنتاجية في لبنان لما يلي :  
- يتوقع أن يكون النمو الفعلي للنتاج المحلي في عام ٢٠٠٥ بمعدل الصفر، هذا النمو كان بمعدل ٥٪ في ٢٠٠٤، بعد أن كان بمعدل ٢٪ في ٢٠٠٣، وكان ما بين ١,٥٪ و ٢٪ في ٢٠٠٢، و ١٪ في عام ٢٠٠١، وصفر في عام ٢٠٠٠، ولكنه يبقى دون المعدل المطلوب (٨٪) اللازم لتحفيز الميكانيكية الإقتصادية القادرة على خلق فرص العمل.

مع الإشارة إلى أن النمو الإقتصادي المحقق في ٢٠٠٢ وخلال عام ٢٠٠٣، جاء نتيجة النصف الثاني من العام ٢٠٠٢، بحيث استفاد الإقتصاد اللبناني من مجموعة أحداث محلية ودولية، أبرزها انعقاد القمة العربية والقمة الفرنكوفونية

### للخروج من منهجية الحل المؤقت إلى اطار اقتصادي تنموي، لا بد من تخطي مرحلة المرواحة والتوجه إلى عرض البدائل المتاحة.

ومؤتمر باريس ٢، بدليل أن تقرير الفصل الأول لعام ٢٠٠٤ الصادر عن بنك عودة، يشير إلى تراجع الرساميل الوافدة بحدود ٨,٥٪ خلال الفصل في نفس العام، باعتبار ان اموال باريس ٢ كانت العنصر الاساسي للرساميل الوافدة خلال العام ٢٠٠٣.

وإشارة إلى النصف الأول من عام ٢٠٠٥، شهد صافي الرساميل الوافدة انخفاضاً كبيراً بلغت نسبته ٣٢٪ على اساس سنوي، ولم تستطع هذه الرساميل احتواء العجز التجاري المتزايد، مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات بقيمة ١١٠٨ ملايين دولار في غضون الاشهر الستة الاولى من العام ٢٠٠٥ (٩٥٠ مليوناً في الفصل الاول ثم ١٥٩ مليوناً في الفصل الثاني). ويعتبر هذا الرقم أعلى عجز مسجل في فترة ما بعد الحرب. أما انخفاض صافي الرساميل

الوافدة، فيعود الى تراجع اجمالي التدفقات الداخلة الى البلاد كما الى خروج بعض الرساميل، مع ان هذا الاتجاه انعكس في خلال الشهرين الاخيرين من النصف الاول من السنة.

لهذا لا يمكن إعتبار فائض ميزان المدفوعات في ٢٠٠٢، كمقياس ثابت. كون هذا الفائض، نتج عن تنفيذ مؤتمر باريس ٢ في ظل اقرار مساعدات مالية دولية للبنان بقيمة ٤,٤ مليار دولار، ونجاح إصدارات الحكومة المالية في الأسواق الدولية، مما سمح بفائض قيمته ١,٥ مليار دولار بعدما زاد فائض الرساميل بقيمة ٦,٩ مليار دولار.

وقد اصبح هذا الفائض، تبعاً لتصريحات وزارة المالية، ٧١٠ مليار ليرة في فترة عشرة أشهر من العام ٢٠٠٣. في خلال الفصل الاول من العام ٢٠٠٤، ترسخ التباين بين القطاع الاقتصادي الحقيقي والقطاع النقدي، والذي اتسع منذ مؤتمر باريس ٢. فالساحة النقدية شهدت في العام ٢٠٠٣ تحسناً مهماً أعقبه استقرار منذ مطلع العام ٢٠٠٤، أما الانتعاش في القطاع الاقتصادي الحقيقي، فقد كان طفيفاً وبوتيرة بطيئة طوال العام ٢٠٠٣ وخلال العام ٢٠٠٤. وبعد أن أظهر النشاط النقدي علامات انتعاش واضحة خلال العام ٢٠٠٣ وعلامات استقرار في بداية العام ٢٠٠٤.

من جهة ثانية، تراجع حجم الرساميل الوافدة من ٣٤٧٢ مليون دولار في الفصل الأول من العام ٢٠٠٣ إلى ١٤٣٢ مليون دولار في الفصل الأول من العام ٢٠٠٤، أي بانخفاض قاربت نسبته ٦٠٪. وفي أقل تعديل يمكن حصر نسبة هذا الانخفاض في ١٢٪، إذا طرحنا تحويلات باريس ٢ التي جرت في الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠٠٣، والتي ضخمت الأرقام المتعلقة بالرساميل الوافدة.

ارتفعت إيرادات الموازنة بنسبة ١٩,٦٪ نتيجة نمو الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بنسبة ١٩,٨٪ و ١٩,٢٪ على



التوالي. فالضرائب غير المباشرة، التي زادت بنسبة ١٣٪، والتي حرمت جزءاً كبيراً من الكتلة النقدية الموجودة بمتناول المجتمع، والذي اثر انخفاضاً على حجم الإستهلاك. رغم ذلك فالنفقات غير المتعلقة بالفوائد ارتفعت بنسبة ١٤٪ على أساس سنوي بينما ارتفعت كلفة اليد العاملة بنسبة ٢٪. وفي غياب قانون لموازنة العام ٢٠٠٤ لغاية إعداد التقرير في ٢١/٠٥/٢٠٠٤، تراجعت حصة القطاع العام من الطلب الاجمالي من ٣٠,٠٪ في الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠٠٣ الى ٢٧٪، وانخفضت النفقات العامة إبان هذه الفترة بنسبة ٥,١٪.

ونعتبر تراجع العجز العام في الفصل الأول بنسبة ٣٨٪، منخفضاً من ٣٨,٦٪ من النفقات الى ٢٥,١٪، تراجعاً رقمياً لعدم امكانية صرف بعض المستحقات لعدم إقرار الموازنة، وتوزيع المدفوعات على القاعدة الإثني عشرية.

❖ ارتفع الدين العام خلال الفصل الاول من العام ٢٠٠٤ بنسبة ٨,٠٪، غير أن نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي استقرت على ما يزيد بقليل عن ١٨٠٪ وهي نسبة مرتفعة بكل المقاييس العالمية، وكان قد تخطى الدين العام<sup>(٣)</sup> في نهاية العام ٢٠٠٢ ثلاثين مليار دولار ما يعادل ٤٧,٢٢١ مليار ليرة، بزيادة نسبتها ٨,١٪ خلال عام، ليصل إلى ما قيمته ٣٢,٣ مليار دولار في حزيران ٢٠٠٣ بزيادة نسبتها ٧,٢٪.

❖ رغم انخفاض قيمة الدين الخارجي بحوالي ٧٤٦ مليون دولار في الفصل الأول من العام ٢٠٠٤، واصبح يشكل حوالي ٤٤,٨٪ في المئة من اجمالي الدين العام البالغ حوالي ٣٣,٥ مليار دولار في نهاية آذار، تجدر الإشارة إلى وجود استحقاقات لديون خارجية مصدرة باليوروبوند تقارب ٨٠٠ مليون دولار في منتصف كانون الأول من العام ٢٠٠٤، بالإضافة إلى ديون داخلية بقيمة ٨,٢ مليار دولار. تحاول الحكومة توزيعها بين مصادر داخلية وخارجية.

وأهم المؤشرات التي تبرز على صعيد اداء القطاعات الاقتصادية، وبالرغم من تحسن النشاط الإقتصادي في النصف الأول من العام ٢٠٠٣ تحت تأثير النفقات العامة الذي ازداد بنسبة ٩,١٠٪ والطلب الخارجي الذي ازداد بنسبة ٣٨٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من العام ٢٠٠٢، فقد تراجع الطلب الخاص بنسبة ٣,٧٪ بالقيم الحقيقية، وقد تراجع الإستثمار الخاص بنسبة ٦,٢٣٪ بالقيم الحقيقية، وذلك بسبب ضعف معطيات التنمية الحقيقية.

### وبتفصيل القطاعات يلاحظ:

#### ١ - القطاع الزراعي

رغم ارتفاع الصادرات الزراعية في الفصل الأول العام ٢٠٠٤<sup>(٤)</sup> على نحو لاقت ونسبة ٩,٤٢٪ مقارنة مع الفصل الاول من العام ٢٠٠٣، لقد تعزز هذا التطور، الى حد ما، بفعل انفتاح السوق العراقية امام المنتجين اللبنانيين.

ولكن ذلك لا يجب أن يحجب ضعف القطاع والذي يبرز عبر المطالبات التي يرفعها العاملين في هذا القطاع، فقطاع الأشجار المثمرة<sup>(٥)</sup>، يعاني من مشكلة تصريف الإنتاج، والذي برز عبر تراجع الصادرات

لهذه الأصناف التجارية وخاصة التفاح والكرز والدراقن والمشمش والخوخ مقابل حركة الإستيراد من الخارج، وبعد أن تجاوزت كميات التفاح اللبناني المصدر إلى الخارج في عام ١٩٩٩ حجم ٤٠,٠٠٠ طن، تراجع في عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٥,٠٠٠ طن، ومتوقع أن لا يتعدى حجم التصدير للتفاح عام ٢٠٠٣ كمية ١٥,٠٠٠ طن بالرغم من برنامج ايدال، وموسم الزيتون في الكورة، وقد تم بيع الإنتاج للدولة في بداية ايلول ٢٠٠٣، عدم امكانية تصدير البطاطا الكاسدة في البقاع<sup>(٦)</sup>، حيث يوجد أكثر من ١٠٠,٠٠٠ طن جاهز للتصدير،

ولذلك اسباب عدة منها:

❖ عدم قدرة الانتاج اللبناني على منافسة الانتاج الاقليمي لارتفاع كلفة عوامل الانتاج في لبنان، خاصة بوجود بعض البروتوكولات والاتفاقيات الموقعة مع سوريا والأردن ومصر، التي تتمتع بمقومات زراعية متقدمة وبقدرة انتاجية تنافسية وبمجتمع يتمتع بتجربة تاريخية زراعية ونمط وتراث زراعي، علما ان هذه البروتوكولات لم تأخذ بعين الاعتبار مصاعب الانتاج اللبناني وكساد مواسمه. ❖ سهولة ادخال المنتجات الاقليمية المثلثة

المنتجة وطنياً، بكميات وافرة وبأسعار منافسة.

❖ عدم وجود بؤادر صناعة زراعية التي من شأنها حفظ الانتاج المحلي وإمكانية تصديره.

❖ عدم وجود خطة ارشاد زراعي لتنويع الانتاج بغية التوجه نحو نوعية انتاجية يمكنها المنافسة بغض النظر عن السعر.

❖ الزراعات المدعومة التي تحدد الدولة شرائها بموجب أسعار تشجيعية تحدد سنوياً، مثل التبغ، تتحول سنة بعد سنة إلى الزراعات الوحيدة النامية في ظل تراجع المردودات الزراعية الباقية من خضار وفاكهة وحبوب مختلفة نتيجة عدم توافر الاسواق الداخلية لتصريف المنتجات وتزايد صعوبات التصريف الخارجي، لعدم وجود نوعية ولعدم تطابق المواصفات الإنتاجية مع المواصفات الدولية.

## ٢ - القطاع الصناعي

بينما سجلت الصادرات الصناعية تحسناً كبيراً بلغت نسبته ٣٤,٢٪، خلال الفترة مابين نهاية عام ٢٠٠٣، وبداية ٢٠٠٤، ووصلت قيمة هذه الاخيرة الى ٤٥١ مليون دولار، ما يعادل ٩٥,٨٪ من مجموع الصادرات اللبنانية.

في الواقع، يعود هذا التحسن اكثر فأكثر الى تزايد حصة المجوهرات في الصادرات بحيث تجدر الاشارة الى ان سبائك الذهب المصدرة ارتفعت في غضون السنوات الثلاث الاخيرة لتناهز قيمتها ٣٥٥ مليون دولار. لكن، وإن كان هذا النوع من السلع المصدرة، إضافة الى سبائك الفضة وقطع الحديد والالومنيوم، يوازي ٣٠٪ من الصادرات الصناعية، إلا ان مساهمتها في القيمة المضافة معدومة، سواء من حيث اليد العاملة ام من حيث الخدمات الإجمالية.

بالرغم من النمو المسجل<sup>(٧)</sup> في ذلك الحين، والذي كان له طابع مؤقت، نجد

واقعاً استثنائياً على مستوى القطاع الصناعي والحرفي، ومثالاً في ذلك صناعي عاليه<sup>(٨)</sup>، فقد انخفض عدد المصانع العاملة في هذه المنطقة من ٤٠٠ مؤسسة إلى ٢٢٨، وتبقى نسبة مشاركة هذا القطاع في الإقتصاد اللبناني ضئيلة نسبياً، بالرغم من زيادة الدعم الحكومي للقروض الممنوحة من قبل المصارف للقطاع الصناعي، والواقع العملي<sup>(٩)</sup> ما أتى عن نقابة المهندسين والمؤسسة الوطنية للإستخدام في ٢٠٠٣/٧/٢، وان البطالة تطل ٣٠٪ من المهندسين.

دراسات ومساهمات وبرامج عدة على صعيد دولي، أهمها المركز اللبناني الأوروبي لتحديث الصناعة (ELCIM)<sup>(١٠)</sup>، وبرنامج النوعية الذي وقّعه الحكومة مع المجموعة الأوروبية التي منحت لبنان مساعدة بقيمة ١٥ مليون يورو في ٢٠٠٣/١١/٢١، لمساندة القطاع بمواجهة العقبات التي تواجهه، بغض النظر عن اداء الادارة الرسمية وتعقيدات النظام تجاه هذا القطاع.

### من هذه العقبات:

- ❖ ما يتعلق بالتشغيل الصناعي، ومنها الإنتاجية المنخفضة، ومشاكل الصيانة.
- ❖ ارتفاع كلفة المواد الأولية.
- ❖ ما يتعلق بالمستوى المرتفع لكلفة الانتاج الناتج عن الكلفة المرتفعة للنقل والمحروقات والكهرباء وعن غلاء المعيشة التي تنعكس على مستوى دخل الفرد.
- ❖ إزدياد عدد العاطلين عن العمل نظراً لارتفاع عدد المؤسسات الواقعة في

ضائقة مالية نتيجة عدم تصريف انتاجها لعدم وجود قدرة تنافسية للقطاع الصناعي اللبناني إن من ناحية نوعية الانتاج أو من ناحية الاسعار.

## ٣ - النقل والمرافئ<sup>(١١)</sup>

ارتفع عدد المستوعبات المرفّعة في المرفأ خلال الفصل الأول من العام ٢٠٠٤، ليصل الى ٢٤٨٦٧ مستوعباً، غير أن بعض المؤشرات الاخرى المتعلقة بحركة مرفأ بيروت تعكس تحسناً أقل بروزاً، فعدد البواخر الراسية ازداد بنسبة ١,٧٪ فقط ليبلغ ٥٨٩ باخرة (مقابل ٥٧٩ في الفصل الاول من العام ٢٠٠٣)، وحجم البضائع ازداد بنسبة ١,٨٪، وبلغ ١٣٦٣٤٠٤ اطنان (مقابل ١٣٣٩٥٩٤ طناً في الفصل الاول من العام ٢٠٠٣).

فهذا القطاع يبدو كأنه من اكثر القطاعات مرونة في الاقتصاد اللبناني، ومع ذلك فليس هناك ثبات زمني يمكن عبره تحديد كمي أو نوعي لمعايير النمو في هذا القطاع. فخلال الفصول الثلاث الأولى من العام ٢٠٠٣، انخفضت كمية الشحن المنقولة عبر مرفأ بيروت بنسبة ٥,٤٪، رغم حيازته على أول شهادة للجودة أيزو ٩٠٠٢ في المنطقة، ولا شك ان ارتفاع التكلفة هي السبب الرئيسي في انخفاض المقومات التنافسية لدى المرفأ اللبناني ورغم تخفيض رسوم المرفأ اعتباراً من ٢٣/١٠/٢٠٠٢، ومع ذلك نرى أن الأكلاف المنافسة لازالت اقل من كلفة مرفأ بيروت تبعاً للمقارنة التالية:

### جدول مقارنة التكاليف بين مرفأي بيروت ودبي

| الرسم             | مرفأ بيروت <sup>(١٢)</sup> | مرفأ دبي <sup>(١٣)</sup> |
|-------------------|----------------------------|--------------------------|
| ضريبة المرفأ      | ٣٦٠ دولار                  | ٥٠ دولار                 |
| وصل الاستلام      | ١٧ دولار                   | ٤ دولار                  |
| تكاليف التفريغ    | ٧٥ دولار                   | ٥٠ دولار                 |
| المصاريف الجمركية | ٤٠٤٪                       | ١٠١٪                     |



الدراسة المقارنة لتكلفة المرافق تظهر أن مرفأ بيروت أغلى بنسبة ١٠٪ عن أي مرفأ في المنطقة ومقارنة التكاليف في بيروت مع التكاليف في مرفأ دبي، بغض النظر عن الضرائب الجمركية، تظهر المفارقات الواردة في الجدول المبين أعلاه.

#### ٤ - القطاع السياحي

ارتفع عدد السياح في الفصل الأول<sup>(١٤)</sup> من العام ٢٠٠٤ بنسبة ٣٣,٢٪ مقارنة مع الفصل الأول من العام ٢٠٠٣، وقد بلغ عدد السياح القادمين الى لبنان في فترة ثلاثة أشهر ٢٠٢٤٢٢ سائحاً، وهو أعلى رقم للفصل الأول على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. ويظهر توزع السياح حسب بلدان المنشأ أن رعايا البلدان العربية احتلوا المرتبة الأولى (٤٠,٣٥٪ من المجموع) يليهم رعايا أوروبا (٢٦,٦٣٪) ثم آسيا (١٥,٥٦٪) وأميركا (١٠,٤٦٪) وأفريقيا (٤,٣٧٪) وإفريقيا (٢,٨٥٪). وقد بلغ العدد الاجمالي<sup>(١٥)</sup> للسياح القادمين إلى لبنان ٢٠٠٢ ما يعادل ١,٢ مليون قادم بتطور نسبته ٥,٩٪ عن العام ٢٠٠١، وذلك يعود إلى عدة عوامل إقليمية وداخلية أهمها، الوضع المتأزم في الخليج ومن ثم اعتماد سياسة الاجواء المفتوحة في لبنان، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على استيراد السلع، في محاولة للحكومة لتطوير السياحة والتجارة والنقل والخدمات.

مع الإشارة إلى أن طاقة استيعاب مطار بيروت الدولي هي بحدود ٨ مليون سائح سنوياً، ولم تستخدم لغاية الآن سوى ثلث الطاقة في أفضل الحالات.

#### ٥ - القطاع المصرفي<sup>(١٦)</sup>

وهو القطاع الوحيد المتماسك في لبنان رغم الضغوط المتكررة ورغم نشوء أسواق إقليمية منافسة، علماً أنه نتيجة انخفاض الهوامش على نسب الفائدة وزيادة الاحتياطات مقابل الديون المشكوك بتحصيلها، ومتطلبات بازل ٢، تنعكس بشكل بارز على ارباح هذا القطاع وعلى مستقبله.



متوازن، ولكن صغر المسافات والحس الاجتماعي وإن قلّ نسبياً في لبنان، يجعل الشعور بالآخر امرأ طبيعياً، وهذا لا يمنع وجود ٢٢,٢٪ من مجمل الفقراء يعيشون في الهرمل، ٨,٢١٪ في بعلبك، ٤,١٩٪ في عكار، وأن البطالة تطل ٢٠٪ من الشباب ما بين ١٥ و٢٤ سنة، ١٠٪ من الذين أعمارهم ما بين ٢٥ و٢٩ سنة ويتوقع أن تصبح بحدود ٣٠٪<sup>(١٩)</sup> في العام ٢٠٠٨، كما ويشير التقرير إلى أنه وبفضل المهاجرين يمتد لبنان إلى أبعد من حدوده الجغرافية.

#### الاستنتاجات الأولية

تقديمات باريس ٢، لم تصمد أبعد من اواخر ٢٠٠٤، خاصة وقد أعلن في ١٨/٠٥/٢٠٠٤<sup>(٢٠)</sup> عن تصور رئيس الحكومة اللبنانية عن عقد إجتماع لباريس ٣، وفي نهاية ٢٠٠٥<sup>(٢١)</sup> تحول الحديث إلى قيام بيروت ١، ومن ثم الحديث عن باريس ٣، رغم ظروف انعقاده والتي تبقى غامضة لغاية بداية كانون الأول من ٢٠٠٦ حول انعقاده في نهاية شهر كانون الثاني ٢٠٠٧، مع الحديث عن صعوبة مشاركة المصارف بشكل فعال في هذا المؤتمر.

هذا وقد قام مصرف لبنان في آذار ٢٠٠٤، بإصدار سندات يوروبوند لمواجهة

مع العلم أن تقييم لبنان في المؤشرات الاقتصادية الدولية يضعه ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة<sup>(١٧)</sup>، وهناك مخاطر على إستمرارية هذا القطاع في إطار العولمة، وعند تطبيق معايير بازل ٢، من حيث تقليل المخاطر السيادية.

وقد اتى التقرير المشترك<sup>(١٨)</sup> لمجلس الإنماء والإعمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي لفت إلى وجود نقص في بعض المعطيات الوطنية والبيانات، يضع ثمان عناوين محددة تتمحور حول:

- الفقر،
- التعليم،
- المساواة بين المرأة والرجل،
- نسبة الوفيات للأطفال،
- صحة الأم،
- السيدا،
- البيئة،
- وثامناً العلاقة بين الشمال والجنوب.

واللافت هي نسبة الفقر والتي كانت في ١٩٩٥ ما نسبته ٣٥٪ من مجمل السكان، وقد بقيت على حالها في ١٩٩٩، وأنه في عام ٢٠٠٠ نسبة ٣٪ من الأطفال لا تأخذ غذاءً كاملاً، وأن نسبة ٢,٥٪ من الشعب اللبناني لا يأكلون لغاية الشبع. وإن كان التوزيع الجغرافي للفقر غير

لذلك نرى وجوب وضع دراسة كاملة عن الإمكانات المتاحة في القطاعات كافة. مع الإشارة إلى ضرورة فصل الإنتاج عن التدخل السياسي، لتكون السياسة العامل الموجه ضمن خطة معتمدة، وذلك لتمكين تفاعل تلقائي مستقبلي لهذه القطاعات في محيط طبيعي بغية اختبار جدوى هذه الإمكانات خاصة وان لبنان قد وقع على اتفاقية التجارة العالمية وأصبح عضواً مراقباً وعليه أن يواجه اقتصاد العولمة في فترة اقل من عشرة سنوات.

ونعتقد أنه كان في إنشاء مركز دائم لصندوق النقد الدولي في لبنان منذ ٢٠٠٤/٠٥/١٧، دلائل لها أبعادها على صعيد الوصاية المالية الدولية، الممكن وضعها على لبنان.

بنظرنا ولكي يخرج الاقتصاد اللبناني من حلقة الازمة المفرغة إلى مرحلة النمو، ولخلق فرص العمل للمتخرجين الذين تصل اعدادهم سنوياً إلى ٢٥٠٠ (٢٤) متخرج، نعتقد بوجوب:

❖ البدء بالتخلص من العوائق الادارية على صعيد منهجي وتشغيلي ونعتقد أن تخفيض الفائض الإداري بالإضافة إلى تخفيف الضغط عن الخزينة فقد يخفف تعقيدات المراقبة الادارية وتعقيد المعاملات الرسمية.

❖ خلق اجواء سياسية بين ملائمة والاستفادة من التجارب الاقتصادية ونعني بذلك الازمة المالية التركية والتي كان سببها خلاف سياسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

❖ التوجه نحو التفكير في امكانيات الانتاج المتاح بدل البحث عن البدائل الإنتاجية الخارجية والتي تقوم في قواعدا على تجربة تمت في ظروف مختلفة وفي منطقة مختلفة وفي وقت مختلف مما يعرض تغيير الظروف والمناخ الاقتصادي إلى فشل هذه التجربة.

لذلك نرى وجوب وضع دراسة كاملة عن الإمكانات المتاحة في القطاعات كافة. مع الإشارة إلى ضرورة فصل الإنتاج عن التدخل السياسي، لتكون السياسة العامل الموجه ضمن خطة معتمدة، وذلك لتمكين تفاعل تلقائي مستقبلي لهذه القطاعات في محيط طبيعي بغية اختبار جدوى هذه الإمكانات خاصة وان لبنان قد وقع على اتفاقية التجارة العالمية وأصبح عضواً مراقباً وعليه أن يواجه اقتصاد العولمة في فترة اقل من عشرة سنوات.

### يمكن وضع إستراتيجية تكون قاعدتها الاستفادة من الانتشار اللبناني في القارات الخمس وتحويل المغترب إلى شريك اقتصادي.

إن القطاع الزراعي والمناخ الفصلي المتوسطي المتاح في لبنان يعطي امكانيات زراعية نوعية قد يكون لها ندرة في الاسواق الإقليمية. ولقلة الرقعة الزراعية نعتقد بوجوب الانتقال من الإنتاج الكمي إلى الانتاج النوعي بمواصفات دولية، بغية التوجه نحو الاسواق الأوروبية والغربية. والمثال، على سبيل الذكر، قد تكون زراعة المانغو أو الكيوي أو الخرملة والقشطة، أو إنتاج بعض الزيوت والتي عليها طلب كثيف في إفريقيا، بدل الزراعات المدعومة. والتجربة الزراعية (٢٥) في محمية صور بداية نعتقد بضرورة توسيعها، وقد تكون بدايتها مركز الإنتاج النوعي الذي أعلن عن انشائه بتاريخ ٢٠٠٤/٠٥/١١، بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٥ مليون يورو.

الامكانيات الصناعية في لبنان تبدو ضئيلة، وهذا قبل تدمير جزء كبير منها خلال العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦، عدا الضرر النوعي التي تلحقه المخلفات

الصناعية في الطبيعة في لبنان والتي تعتبر احدى اهم المقومات التي يمكن الاعتماد عليها اقتصادياً.

فدالات التلوث كثيرة (٢٦)، وبغض النظر عن التلوث من جراء العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦، نذكر على السبيل المثال ما ذكر سابقاً عن التلوث من المرج حتى بحيرة القرون (٢٧)، واسوداد لون مياه نهر الليطاني نتيجة نفايات معمل السكر، وقد نشرت جريدة السفير بعددها الصادر في ٢٠٠٤/٠٦/٠٥، جردة أولية لاستطلاع حالة البيئة في لبنان، وقد لحظت مدى التراجع الخطير الحاصل في الملفات البيئية الرئيسية، والنتيجة كانت في تراكم وتفاقم هذه المشكلات بنفس المقدار الذي تفاقم به الدين، لتصبح كلفة معالجة القضايا البيئية الرئيسية مع حجم الهدر، تفوق حجم الدين نفسه، مع الإشارة إلى أن لبنان بلد النفايات اصبحت ٨٠٪ من مياهه الجوفية ملوثة.

لذا التحدث عن اطار صناعي غير ملوث وبامكانيات تصديرية وتنافسية يبدو صعباً، خاصة بصدر القانون رقم ٣٤١، والرامي الى التخفيف من تلوث الهواء المدني، فنجد من الأجدى والأجدر اقتصادياً دراسة مقارنة بين مردود الطبيعة وبين المردود الصناعي، إن من ناحية اجتماعية أو مالية للنظر في إمكانية اختيار الانسب والاجدى اقتصادياً.

وباعتبار المفهوم اللبناني للانتاج تبرز الحاجة إلى نشر نوع من التوعية الاقتصادية لتوجيه المستثمرين الزراعيين والصناعيين نحو نوعيات انتاجية يمكن تصريفها في العالم بدل العقلية السائدة والتي تتلخص بتقليد أي زراعة او صناعة كانت بمجرد انها نجحت مع احد المستثمرين، ليتحول هذه الاستثمار إلى استثمار فائض ومن ثم خاسر.

### وضع الخطة

المفهوم التسويقي العلمي يقضي بتحديد او خلق الحاجة للطلب، حتى وإن كان هذا

الطلب غير موجود، ذلك بإعتبار توازن  
سلمي بين الاستيراد والتصدير.

#### ١ - في اطار تحديد الحاجات

نعتقد، انه يمكن وضع استراتيجية تكون  
قاعدتها الاستفادة من الانتشار اللبناني في  
القارات الخمس، وهذه إحدى العوامل  
المتاحة والتي لم تستطع السياسة لغاية  
الآن في لبنان استغلال طاقاتها لمصلحة  
الوطن، وذلك على صعيد تصريف  
المنتجات وتعريف الوطن. ويمكن أن يتم  
ذلك عبر:

- ❖ التواصل مع المغتربين لإنتاج ما هم  
بحاجة اليه، بدل أن يتم فرض سلع  
منتجة وجاهزة، قد لا تناسب ومع  
المعايير الإستهلاكية لديهم في المهجر.
- ❖ احداث مراكز معلومات، عبر إعداد دليل  
لكافة اللبنانيين الموجودين في الاغتراب  
ليتم التواصل عبر هذا المركز مع  
اللبنانيين المقيمين في لبنان،
- ❖ تخطي المفهوم التقليدي للاغتراب  
اللبناني والذي يركز على كون المغترب  
مجرد مصدر لتحويل الاموال إلى مفهوم  
الشريك الاقتصادي.

ويمكن بنظرنا أن يتم ذلك عبر:

- ❖ دور فاعل للدبلوماسيين اللبنانيين في  
الخارج،
- ❖ خلق حوافز تشجيعية للمغتربين للقيام  
بعمليات الاستيراد من لبنان:
- عبر تمويل العمليات بتشجيع من  
مصرف لبنان،
- دعم الفوائد،
- دعم اسعار بعض المنتجات.

#### ٢ - في اطار خلق التوازن السلمي

فرض تصدير بعض البضائع إلى الجهات  
التي تصدر بضائعها إلى لبنان. فمن ناحية  
تجارية يستورد لبنان<sup>(٢٨)</sup> سنوياً بما يعادل  
٦,٥ مليار دولار، ويصدر بحدود مليار  
دولار.

نورد على سبيل الذكر عرض امكانية  
التعامل مع اسواق متاحة بغض النظر عن

كمية وقيمة التبادل ان هناك ٨٨٠٠ شركة  
ايطالية<sup>(٢٩)</sup> تصدر منتجاتها إلى لبنان  
بينما فقط ٢٤٠ شركة تصدر منتجاتها إلى  
ايطاليا. ويجدر النظر إلى الجهات الموردة  
إلى لبنان وعقد اتفاقات مبادلة مع هذه  
البلدان وربط بعض عقود الاستيراد  
بتصدير المنتجات وهي سياسة تلجأ لها  
البلدان المتطورة ويتطلب ذلك مراقبة  
دائمة لمصادر السلع والكميات ونذكر على  
سبيل المثال اعلان المجموعة الأوروبية في  
٤ نيسان ٢٠٠١ عن مراقبة استيراد خيوط  
القطن من سوريا لانها ازدادت بنسبة ١٠٪  
في عام ٢٠٠٠.

#### السياحة

ويمكن تقسيمها إلى انواع عدة اهمها :

- ❖ السياحة الترفيهية
- ❖ الزيارات العائلية
- ❖ السياحة الداخلية
- ❖ السياحة البيئية، الثقافية، الفكرية،  
التجارية، والإستشفائية،
- ❖ السياحة الدينية.

لقد اعتمد لبنان تاريخياً على السياحة  
التقليدية في أطرها الترفيهية والفكرية  
والبيئية. وقد كانت الظروف الاقليمية  
تشجع على هذه السياحات حيث كان لبنان  
يعتبر المتنفس الترفيهي والبيئي والفكري  
والاعلامي لمنطقة الشرق الأوسط،  
بالإضافة إلى كونه الخزنة المالية لكافة  
الدول المحيطة به. وقد فقدت هذه  
المعطيات مبررات استمراريتها في  
الظروف الحالية في لبنان مع وجود اسواق  
منافسة اقليمية، والظروف السياسية  
الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية.

وبتحليل المعطيات المتاحة لكل سياحة  
على حدة نجد:

#### ١ - بالنسبة للسياحة الترفيهية

رغم وجود البنية اللازمة لهذه السياحة  
هناك عوائق ادارية عدة منها:

- ❖ طبيعة النظام التقليدي والديني، وبعض  
المفاهيم الشعبية والتي تتحكم إلى حد  
ما بالقرار الإداري، بالإضافة إلى بعض

المظاهر الأمنية وحواجز التفتيش  
والمظاهر المسلحة التي تشكل حاجز  
نفسي للسائح.

❖ مستوى الأسعار المرتفع. حيث تقدم  
عروض سياحية<sup>(٣٠)</sup> عديدة وفي بلدان  
عدة وبأسعار مغرية تشمل بطاقة السفر  
والاقامة. ومثال على ذلك ٥ ايام في  
اسطنبول مع فندق ٥ نجوم ٣٢٠ دولار، ٨  
أيام في صوفيا ٥٥٥ دولار، بانكوك ١٠  
أيام ١٠٦٠ دولار. ومع التقدم التقني لم  
تعد اللغة ولا المسافة عائقاً في وجه  
السائح.

❖ وجود منافسة عالمية على اجتذاب السائح  
بشتى الطرق واقامة مشاريع عملاقة نذكر  
على سبيل المثال الاعلان في ٤/٤/٢٠٠١ عن  
بناء اضخم مرفأ تسلية في الشرق الاوسط  
في مصر على البحر الاحمر من قبل مجموعة  
كويتية (الخرافي) بكلفة ١,٢٥ مليار دولار،  
والذي استمر بالتطور لغايته، بينما وبالمقابل،  
ومشروع حديقة حبتور لاند اعلنت في  
٢٥/١٠/٢٠٠٥ عن نيتها عدم التوسع، وهذا  
بعد عام من بدء نشاطها وقد بنيت على  
مساحة ١٠٠,٠٠٠ متر مربع وتستوعب ٢,٩  
مليون زائر، لم تتمكن سوى جذب مليون زائر  
خلال العام الأول.

#### ٢ - الزيارات العائلية،

وقد خفت وتيرتها في الاعوام الاخيرة  
نتيجة:

- تجميع العائلة في بلاد الاغتراب،
- تضيق مفاهيم الربط العائلي التي اصبحت  
في كثير من الاحيان مقتصرة الاحيان على  
الاقارب من الدرجة الأولى،
- التدهور الاقتصادي العالمي وانخفاض  
مستوى الإيرادات لدى المقيمين في  
الخارج،
- تفضيل بعض المغتربين قضاء عطلاتهم  
خارج لبنان في اماكن هادئة وبكلفة اقل.

#### ٣ - السياحة الداخلية

وهذه السياحة مهمة في لبنان، ويتم  
التركيز أكثر على السائح الأجنبي، رغم  
القدرات الداخلية لهذا القطاع، فلا زال

الخوف من الآخر مسيطر في عمق التصرف الاجتماعي، وكثير من اللبنانيين لا يعرفون كثيراً من المناطق اللبنانية، لعدم تشجيع السلطات المواطن لمعرفة بلاده، ولمعاملة اللبناني كسائح أجنبي عند تنقله إلى المناطق السياحية، مع ما يعكس ذلك من إرتفاع أسعار وغلاء لا يمكن للمواطن تحمل أكلافه.

#### ٤ - السياحة البيئية، والإستشفاء

- يعتبر لبنان من البلدان الملوثة في العالم. فجو العاصمة بيروت مثقل برصاص المحروقات ودخان المازوت ويعتبر خطراً على التنفس ويرفع من درجة الحساسية.

- ٧٠ من مياهه الجوفية ملوثة<sup>(٢١)</sup>

- تقارير الغرين بيس، وهي الإعلام البيئي المسموع عالمياً، تتحدث عن تلوث البحر في سلعاتنا، وتحويل الصرف الصحي إلى الأنهار والبحر، وعن دفن النفايات السامة في الجبال بالإضافة إلى الكسارات وهذه المعلومات تؤثر إلى حد كبير على قرار السائح البيئي الدولي.

ورغم القدرات الإستشفائية والمهنية، فالمستوى البيئي ونظافة الهواء لها انعكاس سلبي على هذه السياحة.

٥ - السياحة الفكرية والثقافية والتجارية يسعى لبنان إلى إقامة كثير من المؤتمرات والمعارض ضمن اطار تنافس اقليمي غير متوازن، خصوصاً، وأنه خلال الأحداث اللبنانية، قد نمت مناطق حرة في الخليج كدبي وابوظبي واصبحت بكفاءة صلة الوصل بين الشرق الاقصى والغرب بعد أن وضعت في تصرف السائح كافة التقنيات والتجهيزات والبني التحتية اللازمة.

ومؤتمر الفرنكوفونية في عام ٢٠٠١، حيث التقى ٥٥ رئيس دولة، يعتبر انجازاً مهماً لم يتمكن لبنان من تأكيد مفاعيله رغم تحقيق مؤتمر باريس - ٢، والذي منح الأزمة اللبنانية مزيداً من الوقت. للأسف يكفي مرور طائفة اسرائيلية وتفجير سرعة الصوت فوق الأراضي اللبنانية ليصاب

بالهلع أي سائح أو محاضر ويحجم عن البقاء، وهذا ما حصل خلال الدورة الاسيوية ٢٠٠٠ لكرة القدم.

#### ٦ - السياحة الدينية

لم تعط هذه السياحة أي اهتمام رسمي لغاية الآن. وما يحصل في قانا من زيارات رسمية تبقى محدودة لعدم وضع قواعد توجيهية تحدد الأهداف المنوي تحقيقها.

أن السياحة الدينية لم تزل مهمة وغير مستفاد منها كما يجب في لبنان، مع انها تشكل إحدى أهم المعطيات المتاحة في الاقتصاد اللبناني. بالإضافة إلى أن هذا النوع من السياحة لا يتأثر بالعوامل الاقليمية وبالصراعات الداخلية والأزمات.

### اعتمد لبنان تاريخياً على السياحة التقليدية في أطرها الترفيهية والفكرية والبيئية.

والمثال وباعتبار العراق مزار ديني، وعلى الرغم من الخطر الدولي، لا زالت السياحة الدينية تمثل عامل الجذب البشري الرئيسي للبلاد. كذلك بالنسبة لسوريا والأردن والمملكة السعودية، حيث كانت موارد حج الأماكن<sup>(٢٢)</sup> المقدسة هي أساس الاقتصاد السعودي قبل البترول والتي كانت تقدر مداخيلها سنوياً بـ ٢١٢ مليون دولار لاستضافة ٢٠٠ الف حاج.

السياحة الدينية كبديل إقتصادي متاح لبنان بلد الحضارات وممر الديانات، والتنوع الطائفي ثروة هائلة يمكن الإستفادة منه بوسائل عدة، فلا يوجد إقليم في الأراضي اللبنانية لم تطهره أقدام نبي أو قديس، ولا توجد بلدة لا يوجد على مشارفها نبي أو رجل صالح تقدم له الأضاحي وتستجاب له الدعوات وحقق معجزة، ربما لم يسجلها التاريخ، ولكنها راسخة في المفاهيم الشعبية وتتناقل على السنة مشايخ القرى.

نذكر على سبيل التعريف بعض مزارات الانبياء الدينية من دون ترتيب للأهمية وللمناطق مع العذر عما قد يسقط سهواً عن الذكر.

- قبر آل عمران في القليلة حيث عاشت السيدة العذراء مريم عليها السلام، وعلى الارحج هو المكان الذي نزل به الملاك جبرائيل عليه السلام، ليشرح السيدة العذراء باختيارها سيدة النساء ولاعلامها بحملها من روح القدس، قانا الجليل والمغارة، والتأكيد التاريخي أن قسم كبير من الجليل كان يشمل جزء كبير من جنوب لبنان.

- وادي عاشور بين قانا ومزرعة مشرف، حيث مر المسيح من قانا إلى الأراضي المقدسة وسيدة المنطرة في مغدوشة حين انتظرت السيدة العذراء مرور المسيح عليه السلام.

- مقام النبي يحيى في البقاع، والنبي سجد في الجنوب، والنبي الصياح بين قريتي محرونا وجوبا، والنبي محبيب، والنبي روبين في حاصبيا، والنبي إبراهيم في شبعنا، والنبي أيوب في نبحا الشوف، والنبي يونس في الصرْفند، والنبي شيت والنبي ايليا في البقاع، والنبي الخضر في الصرْفند، والنبي يوشع والنبي رشادي والنبي نعام....

- مقام السيد عبد الله في عبيه، والمقام الشريف في العذونية، ومقام الست سارة في زهر الأحمر في منطقة الكفير، والست صالحة في ميمس، والست شعوانة في عميق، والشيخ الفاضل في عين عطا....

- مزار المسيح في شبعنا، ومارشربل في جبيل وبعلبك حيث تربي مار شربل، ومار مطانيوس الكبير قزحيا في الشمال وعمر المقام أكثر من ١٧٠٠ سنة، والقديسة رفقا في جربتنا في جردة البترون، والطوباوي الحرديني في جرود البترون، ومزار سيدة بشوات ووادي قنوبين في الشمال....

- السيدة خولا في البقاع، وابو ذر الغفاري في قانا، والإمام الأوزاعي، والمقام العباد في حولا....



هذه المزارات، وغيرها مما سقط سهواً عن الذكر، يمكن ان تشكل قاعدة أساسية للسياسة الدينية، مما يوجب وضع سياسة تسويقية لهذه الأماكن ودعم وجودها بوثائق تاريخية ودراسات أكاديمية تؤكد لها السلطات الدينية المختصة.

ويمكن اقتراح إعادة احياء ذكرى هذه المقامات من خلال جعل يوم لكل مقام والقيام بمسيرات شعبية دورية يتراسها قيمين دينيين تكون بمثابة حج سنوي.

كما يمكن إعادة رسم جزء من حياة النبي او القديس ومطابقتها مع الكتب المقدسة، فعندما كانت السيدة العذراء تنتظر مرور السيد المسيح لتراه لدى مروره من بعيد في المنطرة جانب مغدوشة حيث تم بناء الكنيسة، يعني ان السيد المسيح زار مناطق عدة في لبنان، في صيدا ومحيطها، وقام بتعليم الناس وبوعظهم وقام بأعمال وعجائب،

على أن يتم إنشاء لجنة تجمع علماء

الدين، مدعومة بأكاديميين جامعيين، وبالتنسيق مع وزارة الاعلام، لدراسة الوقائع التاريخية، وتدریس مادة التاريخ الديني في المدارس والمعاهد، وتشجيع الباحثين في الجامعات في لبنان على القيام بالبحوث والدراسات في هذا المجال، وخلق مركز معلومات وطباعة كتب ومناشير وإعداد أفلام وثائقية.

ومثال ما يمكن القيام به في وادي عاشور مثلاً وهو الممر الذي سلكه السيد المسيح عليه السلام في عودته إلى الجليل يكون بإضاءة الوادي طيلة أيام السنة، وتحديد التاريخ الصحيح لمرور السيد المسيح، وصياغة وخلق الظروف الطبيعية والتاريخية التي كانت خلال المرور، والقيام سنوياً بدعوة الحجاج من لبنان وخارجه للسیر على خطى السيد المسيح بتاريخ مروره، لتصبح هذه المسيرة نوعاً من التقليد الشعبي والديني.

إن القيام بنشاطات متعددة في كل مقام يعني الإحياء الإقتصادي للمنطقة

والبلدات المحيطة، وهنا نرى ضرورة إعادة كتابة وصياغة التاريخ الديني في لبنان ودعمه بالمستندات والوثائق، ونشره بكافة وسائل الاتصالات الممكنة، بحيث يصبح الدين دعامة أساسية في الانتاج الاقتصادي، وأحد مقوماته، حيث بالإضافة إلى العامل الإقتصادي، ومع تكرار المناسبات الدينية، ينصهر أبناء المجتمع بواقع جامع يربط بين أبناء الوطن، ويمكن لهذه المناسبات أن تؤكد اللحمة الوطنية اللبنانية وتدعم الوفاق الوطني والاهلي في لبنان.

هناك قواعد إنتاجية متاحة في اقتصادنا اللبناني لا يتم اعتمادها، ولا نريد العودة إلى الأسباب التي تحول دون استخدام هذه المقومات، إن من الناحية الزراعية أو الصناعية أو السياحية. ولكن مما لا شك فيه أن العمل على تفعيل هذه المعطيات واستغلالها بالطريقة الصحيحة يجعل لبنان بلداً خدمائياً مميزاً يعتمد على كفاءة الإنسان ومقومات من غير الممكن أن تجتمع في بلد واحد.

## المراجع

- ١ - SID AHMED, Croissance et développement, Théories et Politiques, Tome I, OPU, Alger, 1981.
- ٢ - النشرة الإقتصادية، بنك بيروت والبلاد العربية، العدد ١٤، بيروت، الفصل الرابع ٢٠٠٠، <http://www.bbac.net/economic.html>، النشرة الإقتصادية فرنسبنك، الفصل الرابع ٢٠٠٢، تقرير بنك عودة النصف الأول ٢٠٠٥، وزارة المالية ٢٠٠٤، «Finance prospects 2004, Yearly Report» [www.finance.gov.lb](http://www.finance.gov.lb).
- ٣ - موقع انترنت [www.finance.gov.lb](http://www.finance.gov.lb).
- ٤ - تقرير بنك عودة للفصل الأول من العام ٢٠٠٤، عن جريدة السفير، ٢٠٠٤/٦/٥ العدد ٩٨١٠.
- ٥ - جريدة السفير، ٢٠٠٣/٩/٣٠، العدد ٩٦١٢، بيروت، ص ٨.
- ٦ - جريدة السفير، ٢٠٠٣/٨/٣١، العدد ٩٥٦٠، بيروت، ص ٦.
- ٧ - النشرة الإقتصادية لفرنسبنك عن العام ٢٠٠٢، [www.fransbank.com](http://www.fransbank.com).
- ٨ - مؤتمر صحافي لرئيس تجمع الصناعيين في مدينة عاليه، عن جريدة السفير، ٢٠٠٤/٥/١٢، العدد ٩٧٩٨، ص ٦.
- ٩ - دراسة ميدانية بإشراف د.كابي صليبا، حول «واقع المهندسين وسوق العمل»، نقابة المهندسين والمؤسسة الوطنية للإستخدام، تشرين الأول ٢٠٠٢.
- ١٠ - L'Orient le jour, 24/11/2003 Liban P.5.
- ١١ - تقرير بنك عودة للفصل الثالث من العام ٢٠٠٣، عن جريدة السفير، ٢٠٠٣/١٢/٤، العدد ٩٦٥٨، بيروت، وتقرير بنك عودة للفصل الأول من العام ٢٠٠٤، عن جريدة السفير، ٢٠٠٤/٦/٥ العدد ٩٨١٠.
- ١٢ - موقع انترنت <http://www.portdebeyrouth.com/arabic/tarifport.asp?x=5>.
- ١٣ - معلومات مقدمة من قبل العميل الجمركي، السيد أدهم الخطيب، عبر الدكتور حبيب رمال مستشار شركة MIDEX، بيروت، ٢٠٠١/٢/١٢.
- ١٤ - تقرير بنك عودة للفصل الأول من العام ٢٠٠٤، عن جريدة السفير، ٢٠٠٤/٦/٥ العدد ٩٨١٠.
- ١٥ - جمعية مصارف لبنان، النشرة الشهرية، العدد ٢٠٠٣/١، كانون الثاني، ص ٣٣.
- ١٦ - فريدي باز، جريدة المستقبل، بيروت، ٢٠٠٠/١٢/١.
- ١٧ - النشرة الإقتصادية لفرنسبنك، الفصل الأول ٢٠٠٣، ص ٨-١٢، [www.fransbank.com](http://www.fransbank.com).
- ١٨ - التقرير المشترك لمجلس الإنماء والإعمار Pnud (الأمم المتحدة)، تحت عنوان تحديات الألفية الثانية، والذي نشر في ٢٠٠٣/١١/١٩.
- ١٩ - Journal Orient le Jour, Liban, P8, 23/04/2004.
- ٢٠ - Journal Orient le Jour, Liban, P8 19/5/2004.
- ٢١ - د.محمد وهبه، المصارف اللبنانية ومؤتمر بيروت ١، مجلة الحقائق، العدد ١١٢، بيروت، تشرين الثاني ٢٠٠٥، ص ٨.
- ٢٢ - Journal Orient le Jour, 1/10/2003, Liban, P.9.
- ٢٣ - مؤتمر صحفي في الأسكوا في بيروت، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢١، نشرته الصحف اللبنانية ومنها السفير في ٢٠٠٣/١٠/٢٢.
- ٢٤ - Journal Orient le Jour, 23/04/2004, Liban, P8.
- ٢٥ - جريدة السفير ٢٠٠٣/١١/١٥، العدد ٩٦٥٢، بيروت، ص ٦.
- ٢٦ - جريدة السفير، ٢٠٠٤/٦/٥ العدد ٩٨١٠، بيروت، ص ٤.
- ٢٧ - جريدة السفير، ٢٠٠٢/٦/١٤، العدد ٩٢٢٢، بيروت، ص ٨.
- ٢٨ - وزارة المالية، التقرير السنوي للعام ٢٠٠٢، ص ١٨-٢١ [www.finance.gov.lb](http://www.finance.gov.lb).
- ٢٩ - غرفة التجارة والصناعة، سجل الصادرات ووجهتها ٢٠٠٣.
- ٣٠ - شركة نخل، عروض صيف ٢٠٠٢، مجلة الوسيط، السنة السابعة، العدد ٣٥٩، ٢٠٠٣/١١/١٧، ص ١٥.
- ٣١ - Rapports pays à la commission du développement durable ONU, Rapport de synthèse sur la Liban 1996, [www.agora21.org/johansburg/rapports/liban.html](http://www.agora21.org/johansburg/rapports/liban.html).
- ٣٢ - تبعاً لمعلومات العلامة السيد عبد الكريم فضل الله، على أساس متوسط مصروف لكل حاج بحدود ٤٠٠٠ ريال (على أساس سعر صرف الدولار يساوي ٢,٧٥ ريال)، وذلك يشمل التأمين والرسوم والإقامة.